

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة

عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق

Development means in Iraqi commercial banks to reduce unemployment

A sample of private commercial banks in Iraq

م.م زينب حميد كاطع معهد ادارة الرصافة

المستخلص

يرى كثير من الاقتصاديين ان تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامته من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام ، وفي الدول النامية بشكل خاص، وذلك لاعتبارها منطلقا اساسيا لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحيه، والمساهمة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة من ناحية اخرى ، ونظرا لأهمية هذه المشروعات اخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها ، حيث اصبحت تشجع اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد ان اثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة. يكون للجهاز المصرفي دور مهم عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية، وزيادة معدلات إحلال المنتجات المحلية عوض نظيرتها المستوردة، وذلك لتحقيق أكثر من هدف، فالأول هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني والتخلي عن التبعية، ثم بناء قاعدة إنتاجية صلبة تحمي البلاد من تقلبات السوق الدولية، وزيادة معدلات التشغيل ومكافحة البطالة، والحد من اتساع رقعة الفقر، والاهتمام ببناء تكنولوجيا وطنية.

Abstract

Many economists believe that the development and promotion of small and medium-sized enterprises is one of the most important sources of economic and social development in countries in general and in developing countries in particular. This is considered to be an essential starting point for increasing production capacity and contributing to tackling poverty and unemployment. In view of the importance of these projects, most developing countries have concentrated their efforts on them. They have encouraged the establishment of small and medium industries, especially after they have proved their ability and efficiency in dealing with the major problems facing different economies.

The banking system plays an important role by financing productive projects and increasing the substitution rates of local products instead of imported ones. This is achieved to achieve more than one objective. The first is achieving economic and national independence and abandoning dependency. Then building a solid production base that protects the country from international market fluctuations and increasing rates. Employment and unemployment control, reducing poverty, and building national technology.

المقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل احدى دعائم التنمية الاساسية في اي دولة في العالم كما انها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية خاصة من خلال توفير فرص العمل. وتوظيف العاطلين عن العمل. وللجهاز المصرفي دور هام في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لها اهمية كبيرة في اقتصادات الدول النامية تكمن في مساهمتها بنصيب كبير في توفير فرص العمل والحد من البطالة ومكافحة الفقر، علاوة على دورها التكاملية مع المنشآت الصناعية الكبيرة. وجرى العادة ان يتم قياس اهميتها ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث معايير رئيسية هي: المساهمة في التشغيل، والانتاج وحصتها من العدد الكلي للمشروعات في الاقتصاد.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: - مشكلة البحث

يعاني البلد من مشكلة البطالة وازدياد عدد عاطلين عن العمل وعدم وجود دعم حقيقي لحل تلك المشكلة وعدم فاعلية الوسائل التنموية لحل هذه المشكلة ومن هذه المشكلة طرح هذه السؤال: -

هل للمصارف التجارية دور ايجابي للحد من ازمة ومشكلة البطالة؟

ثانياً: - اهداف البحث

- اظهار مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق واستحداث فرص العمل.
- التعرف على الاسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل أمثل لتقلص البطالة.
- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بيان اهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بيان دور المصارف التجارية في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في خلق واستحداث فرص العمل.

ثالثاً: - اهمية البحث

- توضيح دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تحقيق التنمية من خلال استحداث مناصب الشغل التي تساهم في توفيرها.
- ابراز اسباب البطالة.
- ان تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاعتبارها منطلقاً اساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة والفقر من ناحية اخرى.

رابعاً: - فرضية البحث

للمصارف التجارية لها دور ايجابي في دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: - مجتمع وعينة البحث

مجموعة من المصارف التجارية الاهلية العراقية للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٦.

سادساً: - الحدود الزمانية للبحث

تم دراسة البحث للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٦ لمجموعة من المصارف الاهلية التجارية.

سابعاً: - منهج البحث

تم استخدم المنهج التحليلي والوصفي للكشوفات البنك المركزي العراقي ومبادراته للمصارف التجارية عينة البحث.

ثامناً: - مصادر البحث

الكتب العربية والاجنبية، المواقع الالكترونية، المسح الاجتماعي والاقتصادي ٢٠١٤ - ٢٠١٥، مجلات مصرف الرافدين.

المبحث الثاني

(الإطار النظري)

أولاً: - تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

عرفت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بانها تلك المشاريع التي يعمل فيها اقل من (١٠) عمال اما المشاريع المتوسطة وهي التي يعمل فيها ما بين (٩٩-١٠) عاملاً او ما يزيد عن (٩٩) عاملاً يعد ضمن الصناعات الكبيرة (منظمة العمل الدولية).

وقد اعتمد الاتحاد الاوربي على عنصرين اساسيين لتحديد حجم المشاريع الصغيرة:

الاول: عدد العاملين الثاني: دورة رأس المال او ميزانية المشروع.

وعلى هذا الاساس يعرف الاتحاد الاوربي المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن (250) عاملاً ودورة رأس المال لا تزيد عن (40) مليون يورو (عيسى، ٢٠١٧، ٢٠).

جدول (١) اعداد العاملين في المشاريع الصغيرة لدى بعض بلدان العالم

الدولة	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
الولايات المتحدة الأمريكية	250	1000
إيطاليا وفرنسا	1	500
اليابان	20	300
السويد	1	200
كندا وأستراليا	1	99
بلجيكا والدنمارك	1	50
مصر	1	50
السودان	9	20
العراق	9	9
غانا	1	9

ثانياً: - التمويل الاصغر ودورة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (نشرة الرافدين، عدوية، ٢٠١٧، ع ١٦، ٣)

تمثل المشاريع الصغيرة واحدة من اهم الظواهر والانشطة الاقتصادية في زيادة الدخل، او كمصدر رئيسي للدخل وبدأت الظاهرة في الانتشار مع انتشار ظاهرة الفقر والبطالة وهما ظاهرتان تتطلبان بالضرورة التعرض لجميع جوانب التنمية الاجتماعية والتحديات المصاحبة والمترتبة عليها مثل التعامل مع تنمية الموارد البشرية وتوفير فرض العمل والوظائف والتدريب. لقد وجدت المؤسسات المالية الدولية في عمليات الاقراض الصغيرة ومتناهية الصغر الادارة الاقوى والاكثر فعالية في القضاء على الفقر لذلك اعلنت الامم المتحدة (عام ٢٠٠٥) سنة دولية للإقراض متناهي الصغر لما لها لهذا التوجيه من دور حيوي في تجفيف منابع الفقر.

أ- مفهوم التمويل الاصغر

مفهوم يطلق على مرادفات كثيرة مثل التمويل متناهي الصغر. التمويل الاصغر. التمويل الصغير. القروض الصغيرة. وبمعناه البسيط هو التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية.

ب- اهمية التمويل الاصغر

ان للتمويل الاصغر اهمية كبيرة في تحسين المستوى المعاشي للفقراء من خلال اسهاماته في انشاء مشاريع مدرة للدخل كما تعتبر اداة فاعلة وهامة لتخفيف حدة الفقر ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لذوي الدخل المنخفضة والعاطلين عن العمل بحيث يتحولون الى افراد يمتلكون مشاريع مساهمين في التنمية ولا يبقوا عالة عليها او عائقاً امامها.

الواقع يعكس ان معظم الناس ذوي الدخل المنخفض وما زالوا يفتقرون للحصول على خدمات مالية قابلة للاستمرار سواء في مجال الادخار او الائتمان وتمثل التحدي الكبير الذي تواجهه معظم الجهات العاملة في معالجة القيود التي تستبعد الناس من المشاركة التامة في القطاع المالي.

ان هذا التمويل يعطي الاسر الفقيرة والعاطلين عن العمل من الشباب اسباب القوة مما يسهل لهم تخطي مرحلة التفكير في البقاء على قيد الحياة الى مرحلة التفكير في التخطيط للمستقبل واقتناء الاصول المادية والمالية والاستثمار في التغذية وتحسين احوال المعيشة.

ت- اهم الفئات المستهدفة من التمويل الاصغر

غالبا ما يكون المستفيدين من الاقراض الصغير الاشخاص الاشد فقرا وهم شريحة غالبا ما تكون مستبعدة من النظام المصرفي وذلك لأنها لا تمتلك الضمانات التي تطلبها المصارف التجارية عادة كشرط للتمويل وان اي قرض يحتاج الى ضمانات وتلك الضمانات لا يمتلكها الفقراء والا كان يمكنهم ان يكونوا زبائن للمصارف

التقليدية اذ ان الضمانات واحدة من التحديات التي تواجه هذه الفئة للحصول على التمويل لذلك لجأ الى (شركة الكفالات التضامنية) والتي تسهل عملية الحصول على القرض، وتلعب سمعة الشخص والعادات والتقاليد والاخلاق دور اساسي في موضوع التكافل (التضامن)، وان قيام هذه الشريحة بمشروعات مختلفة يسهم في زيادة دخل تلك الفئات والى زيادة معدل الادخار وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي فإنها تلعب دور اساسي في تنشيط السوق المحلي ومكافحة الفقر.

ثالثاً: - دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تخفيف البطالة

لقد اتفق الجميع على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد وتعمل على زيادة الناتج وحسب وضع ميزان المدفوعات.

وتبرز هذه الاهمية فيما يلي (دهشان، ٢٠١٧): -

- توليد الدخل لأصحاب هذه المشروعات.
- توفير فرص تشغيل الايادي العاملة.
- انتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي الى الحصول على النقد الاجنبي.
- خلق فرص استثمارية اخرى تحتاجها هذه المشروعات.
- تشكيل الارضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد حيث تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة اقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية.
- تلعب المشروعات الصغيرة دورا محوريا في عملية تحول اقتصادات بعض البلدان الى اقتصاد السوق.

ويمكن تعريف البطالة وانواعها واسبابها كما يلي: -

أ - مفهوم البطالة

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده (عبد القوي، ٢٠١١، ٢) يمكن النظر الى البطالة باعتبارها حالة قصوى من التشغيل الناقص اي ان المتعطل عن العمل هو شخص قادر على العمل وراغب فيه ولا يجده، يجب ان تتوافر الثلاث شروط السابقة في ذات الوقت لكي يعد الشخص متعطلا والفرد داخل القوى العاملة يتراوح بين نقيضين احدهما التشغيل الكامل والانتفاع السلبي التام. وفي كثير من الاحيان لا ينطبق أحد النقيضين انطباقا كاملا على الفرد داخل قوة العمل (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ١).

ب - انواع البطالة

١- البطالة الاجبارية: وهي من أخطر انواع البطالة اذ تكون الحكومة مسؤوله عنها وتظهر عند عجز الحكومة عن ايجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق.

٢- البطالة الاختيارية: وتنتج عن انخفاض الاجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الأجر.

٣- البطالة المقنعة: وهي تلك البطالة التي يعاني منها الكثير من الدول وهي كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة إليهم.

٤- البطالة الموسمية: وهي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم ويتوقفون باقي المواسم او مثلا هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركود في الشتاء والعكس صحيح.

(عبد القوي، ٢٠١١، ٤)

٥- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث عندما يترك الفرد العمل لغرض التحول والانتقال الى عمل اخر في منطقة اخرى او مجال عمل اخر اي بمعنى اخر التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وهي حالة من شأنها ممارسة اعمال لا تتناسب مع مؤهلات وخبرات وكفاءة الفرد في الوقت الذي تبحث وظائف عن اشخاص، وحالة اشخاص يبحثون عن وظائف وذلك نابع من وجود اختلالات في سوق العمل.

٦- البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تصيب قوة العمل نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي كحاله التطور التكنولوجي لبعض الصناعات او فروعها الانتاجية وهنا تبرز البطالة من خلال عدم توافق المؤهلات الفنية للعاملين مع التطور التكنولوجي والذي يستوجب ان يعاد تأهيل قوة العمل اللازمة للحصول على فرص العمل المتاحة.

٧- البطالة الدورية: وهي تنشأ نتيجة الاداء الاقتصادي وبصورة أكثر دقة (الدورة الاقتصادية) او التقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاديات الرأسمالية (فالح، ٢٠٠٨، ٦٦)

ت- اسباب البطالة.

- ١- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحر وخاصة في تدخلها لضمان حد أدنى للأجور اذ ان تخفيض الاجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- ٢- عزوف الرأسمالين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الانتاج الى ربح كاف يلبي طموحاتهم.
- ٣- التزايد السكاني، اذ يعد في معظم الاحيان ثروة قومية يجب استثمارها والاستفادة منها.
- ٤- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال ولهذا فأن البطالة تعتبر من اشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية. (عبد القوي، ٢٠١١، ص ٤)
- ٥- الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة والجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام الالاف الخريجين في تخصصات لا يحتاجها المجتمع مما ادى الى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين.
- ٦- عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية اذ ادى هذا الامر الى انتشار البطالة في تخصصات معينة علما ان جهات اخرى في الدولة بحاجة الى تخصصاتهم.
- ٧- تغيرات في عدد الناس الذين يتطلعون الى نماذج معينة من الوظائف.
- ٨- عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في اماكن الانتاج او تنفيذ مشروعات جديدة.
- ٩- توظيف وعمل بعض الشباب في اعمال واشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد.
- ١٠- اخفاق المسؤولين وقلة كفاءتهم في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.
- ١١- الظروف المناخية والعادات الاجتماعية تؤدي الى البطالة، فمثلا عمال الزراعة والبناء والحراسة يعانون من بقائهم بلا عمل خلال جزء من السنة.
- ١٢- الفقر الشديد في الفكر الاقتصادي في فهم مشكلة البطالة والتصدي لها.
- ١٣- عدم الاستخدام الرشيد للمواد المتاحة.
- ١٤- الافتقار الى المهارات الاساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية.
- ١٥- ثبات الاجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الاوضاع او الانتقال من صناعة الى اخرى (ذبيح، ٢٠٠٨، ٤١).

رابعاً: - دراسة جدوى المشروع

المشروع هو اقتراح خاص باستثمار يهدف الى انشاء طاقة انتاجية جديدة او توسيع طاقة انتاجية قائمة بغية زيادة انتاج السلع او الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

اما دراسة جدوى المشروع فهي عملية متكاملة تنصرف الى توفير وتحليل المعلومات المتعلقة بمكونات المشروع وجوانبه الفنية والاقتصادية والاجتماعية. وتتضمن الدراسة اعطاء فكرة واضحة عن متطلبات المشروع المادية والمالية والبشرية والمتطلبات الفنية ومبررات اقامته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والمنافع المتوقعة منه والكلف الاولى المخططة له. بحيث يمكن الجهة المستثمرة من اتخاذ قرار مبدئي من المشروع وتبرير ما ينفق عليه لاحقا. (نشرة

الرافدين، صادق، ٢٠١٥، ع ٩، ٣)

أ- انواع دراسة الجدوى للمشروع.

١- دراسة الجدوى المبدئية (الاولية): وهي دراسة تهدف الى التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع الاستثماري وقد يرجع ذلك الى اسباب فنية واقتصادية وقانونية ويمكن للمستثمر اعداد تلك الدراسة بنفسه او يتم تكليف مكتب متخصص بأعدادها ولا تتطلب تلك الدراسة الفحص الدقيق والتفصيلي الامر الذي يؤدي الى عدم تحمل من يقوم بها نفقات كبيرة.

٢- الدراسة التفصيلية: وهي دراسة يتم اعدادها بعد التأكد من عدم وجود مانع من تنفيذ المشروع من خلال التوصية المقدمة بالدراسة الاولى للمشروع. ويتم اعداد هذا النوع من الدراسة من قبل الخبراء والاستشاريين المتخصصين وتتضمن دراسة كافة المحاور الخاصة بالمشروع وتكون ذات كلفة عالية.

ب- محاور دراسة الجدوى للمشروع.

وتقوم دراسة الجدوى للمشروع على عدة محاور اهمها: -

١. دراسة السوق - وتعد هذه الدراسة الاساس الذي يتم الاعتماد عليه في تقرير ما إذا كان بالإمكان الاستمرار في المشروع او استبعاده كلياً. اذ انها تعطي صورة عن الانتاج ومواصفاته وتقدير الكميات المنتجة وفق تقدير المبيعات وبالتالي تحديد الانتاج وحجم المشروع.

٢. الدراسة الفنية: تحدد هذه الدراسة ما إذا كان المشروع قابلاً للتنفيذ من الناحية الفنية ومن خلالها يتم تحديد موقع المشروع وتحديد العمر الاقتصادي للمشروع واختيار اسلوب الانتاج الملائم وتخطيط اعمال المشروع.

٣. الدراسة المالية: - ومن خلالها يتم التأكد من توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الوقت المطلوب والمناسب بكلفة معقولة وتحديد مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته وتقدير ايرادات المشروع المتوقعة وكلفة الاستثمارية والتشغيلية والتأكد من قدرة المشروع على استرداد تكلفة الاستثمارية ومدة تحقيق معادائد مناسبة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية المطلوبة ومصادر الحصول عليها. (تعليمات البنك المركزي العراقي رقم ٩/٣/١٩٤ في ٢٠١٥ / تعليمات (صندوق تمويل المشاريع صغيرة والمتوسطة).

المبحث الثالث

(الجانب العملي)

مبادرة البنك المركزي العراقي في دعم العاطلين عن العمل

اطلق البنك المركزي العراقي (١) تريليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الاهلية وقد تم توسيع المشاركة لتشمل المصارف التجارية وفق الية وتعليمات البنك المركزي العراقي رقم (٩/٣/١٩٤) في ٢٠١٥) يبين فيها حصة المصرف من المبلغ المذكور اعلاه وتكون (٢٠٠) مليار دينار عراقي تمنح للعاطلين عن العمل وبمبلغ (٥٠) مليون دينار عراقي لكل مشروع وبفائدة (٤%) وفترة السداد (٥) سنوات وتمنح هذه القروض للمشاريع (الزراعية، الصناعية، الخدمات الصحية، والتربوية السياحية، عدا شراء الوحدات السكنية والترميم والبناء لأغراض تجارية)، (نشرة الرافدين، حسين، ٢٠١٦، ع ١٤، ٢)

لم تأت مبادرة البنك المركزي في منح سلفة الى المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من فراغ وانما بهدف تحويل النشاط الاقتصادي في مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي استهدفتها المبادرة وحاولت من خلالها التأثير في حجم البطالة، وبالنظر الى المبادرة من زاوية اخرى يتبين جلياً ضعف دور المصارف في تمويل تلك القطاعات الاقتصادية بهدف توظيفها الى تلك القطاعات الاقتصادية من اجل تحويل النشاط الاقتصادي كمتغير وسط يؤدي بالنتيجة الى التأثير بالبطالة كهدف نهائي والحد من ارتفاع نسبتها او تخفيف نسبتها الى اقل حد ممكن.

اذ اعلنت المصارف تقديم تسهيلات مالية تصل الى (٢٥) مليون دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواطنين لغرض تطوير عملهم وتفعيل المنتج الوطني والصناعة المحلية ودعم الاقتصاد الوطني وفق شروط محددة (نشرة الرافدين، هالة، ٢٠١٧، ع ١٦، ٢).

وهناك جملة من الاجراءات يتخذها المصرف في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتذليل تلك الصعوبات حيث منح القروض للمشاريع الصغيرة لتشمل اصحاب المهن الصغيرة والحرفيين من صغار التجار بموجب التعليمات المصرفية بمبلغ (٧,٥٠٠,٠٠٠) دينار (سبعة ملايين وخمسمائة ألف دينار) بضمان كفالة موظف على الملاك الدائم وهناك قروض منحت بصلاحيه مدراء الفروع بمبلغ (١٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسة عشر مليون) وبضمان عقار ولمدة سنتين وقد استفادت شريحة كبيرة من الفئات المشمولة. ويمكن اجمال ما اتت به مبادرة البنك المركزي العراقي الى المصارف التجارية عينة البحث من خلال الجداول الاتية:

جدول (١) نسبة المبلغ الممنوح من كل مصرف الى اجمالي مبلغ المبادرة

النسبة	المصرف
%٠,٤٠	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
%٠,٤٠	الاهلي العراقي
%٠,٣٠	المتحد للاستثمار
%٠,٣٠	الاتحاد العراقي
%٠,٣٠	التنمية الدولي
%٠,٢٥	الهدى الاسلامي
%٠,٢٥	الاقليم التجاري
%٠,٢٥	الوركاء للاستثمار والتمويل
%٠,٢٠	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي
%٠,٢٠	كوردستان الدولي للاستثمار
%٠,٢٠	بايل
%٠,١٠	البلاد الاسلامي
%٠,١٠	الدولي الاسلامي
%٠,١٠	اربييل للاستثمار والتمويل
%٠,١٠	الموصل للتنمية والاستثمار
%٠,٠٥	الخليج التجاري
%٠,٠٥	العراقي الاسلامي
%٠,٠٢	بيروت والبلاد العربية
%٠,٠١	اشور الدولي
%٠,٠٠	دار السلام للاستثمار
%٠,٠٠	دجلة والفرات للتنمية
%٠,٠٠	ايلاف الاسلامي
%٣,٤٧	اجمالي

المصدر: - الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً لكشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فمن خلال النظر الى الجدول رقم (١) نلاحظ ضعف في استثمار مبلغ المبادرة من قبل المصارف اذ انه أفضل المصارف لم تتعدى قروضها الممنوحة من المبادرة ٤% مثل مصرف الشرق الاوسط والاهلي. في حين ان المصارف في نهاية الجدول كانت نسبة توظيفها للأموال ضعيفة جداً لا تكاد تذكر. وبالنظر بشكل اجمالي الى ما استثمر من مبلغ المبادرة من قبل جميع المصارف نلاحظ انه لم يتجاوز (٣,٤٧%) من اجمالي مبلغ المبادرة وهذا المؤشر الاجمالي يشير الى ضعف الجهاز المصرفي في توظيف الاموال. وبالتالي انخفاض مقدرة القطاع المصرفي في التأثير في حجم البطالة.

الجدول رقم (٢) نسبة المساهمة في كل قطاع من اجمالي المبلغ الممنوح من قبل المصارف

ت	اسم المصرف	زراعي	صناعي	تجاري	صحة تربية	اجمالي
١	اشور الدولي			%٠,١٨	%٠,١٥	%٠,٣٣
٢	الهدى الاسلامي	%٠,٢٣	%٣,٤٩	%٤,٣٧	%١,٧٥	%٩,٨٤
٣	الشرق الاوسط العراقي	%٠,٨٤	%٢,٧٨	%٥,٩٣	%٢,٢٣	%١١,٧٨
٤	جيهان للاستثمار	%٠,٥٩	%٠,٩٦	%٥,٤٦	%١,٠٧	%٨,٠٨
٥	دار السلام للاستثمار		%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
٦	الاهلي العراقي		%١,٤٨	%٧,٥١	%٣,٠٧	%١٢,٠٦

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة

(JAFS)
Iss. 45 Vol. 13 year 2018

(عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق)

٧	المتحد للاستثمار	%٠,٩٤	%٣,٣٦	%٣,٦٧	%٧,٩٧
٨	الاقليم التجاري	%٠,٧٩	%٠,٣٧	%٥,٨١	%١١,٩٦
٩	دجلة والفرات للتنمية	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
١٠	البلاد الاسلامي	%٠,٠٠	%٠,٤٤	%٣,٠٥	%٠,٩٣
١١	ايلاف الاسلامي	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
١٢	الاتحاد العراقي	%١,٢٩	%٠,٨٠	%٣,٣٣	%٧,٨٢
١٣	التنمية الدولي	%٠,٠٠	%١,٠٤	%٥,٢٣	%٧,٩٨
١٤	كورديستان الدولي	%٠,٠٠	%٠,٠٨	%١,١٣	%٣,٩٣
١٥	الوركاء للاستثمار	%٠,٠٣	%٠,٠٠	%٣,٦٦	%١,٩٦
١٦	الخليج التجاري	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%١,٩٦	%١,٩٦
١٧	العراقي الاسلامي	%١,٢٨	%٠,٠٠	%٠,٦٩	%٠,٥٩
١٨	بيروت والبلاد العربية	%٠,٢٠	%٠,٠٠	%٠,٢٠	%٣,٩٣
١٩	يابيل	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٣,٩٣	%٠,٠٠
٢٠	الدولي الاسلامي	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
٢١	اربييل للاستثمار	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
٢٢	الموصل للتنمية	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠
	اجمالي	%٥,٢٤	١٢,٣٨ %	%٥٥,٨١	%٢٦,٥٧

المصدر: - الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً لكشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

ومن خلال النظر الى الجدول رقم (٢) والذي جرى فيه توزيع المبلغ المستثمر من قبل المصارف والبالغ (٣,٤%) على القطاعات بهدف ايضاح نسبة مساهمة المصارف في كل من القطاعات المستهدفة. نلاحظ نسبة ٥٥% من حجم المبالغ المستثمرة موجهة صوب القطاع التجاري يليها القطاع التريية والصحة بنسبة بلغت (٢٦%) في حين كانت نسبة المساهمة في القطاع الصناعي ضعيفة (١٢%) اما القطاع الزراعة فكانت النسبة ضعيفة جدا لم تتجاوز (٥%) من حجم الاموال المستثمرة.

الوسائل التنموية للمصارف التجارية للحد من البطالة

ان البطالة تبلغ ذروتها فيما بين الشباب حيث يوجد أكثر من ٣٠% من العاطلين لا يتجاوز سنهم ٣٠ سنة مع ارتفاع عدد العاطلين المتعلمين والذين يبحثون عن فرص العمل لأول مرة وحاجة حاملي الشهادات العليا وتزايد حدة البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور حيث بلغ معدل البطالة في بغداد للذكور ٨,١١% اما الإناث ٢٦% معدل البطالة الاجمالي لسنة ٢٠١٤ ومعدل البطالة للأفراد الحاصلين على شهادات ٨٠,١٧% للدبلوم والآخرى اما للعام ٢٠١٥ فتلاحظ معدل البطالة للذكور ٩,١٠% والإناث ٤,٢٤% عدم وجود برنامج اصلاحي اقتصادي وان دعم المصارف غير كافي وضعيف للحد من البطالة لأنها لم تستعمل مبادرة البنك المركزي العراقي بشكل جيد الأبعد المصارف المبينة في الجدول مثل مصرف الشرق الأوسط استنفذ اربعة سلف على المشاريع المتوسطة والصغيرة لـ (٢٠٠) مقترض وكل مقترض يقابله بالحد الأدنى فرصة عمل واحدة يصل عدد العاملين فيه الى عشرة حسب نوع المشروع وما يحتاج الى عدد من العاملين وقد بلغ عدد المقترض الكلي (٩٠ مقترض) وكل مقترض يقابله عدد العاملين وحسب نوع المشروع وكل المشاريع في هذا المصرف تهتم بالقطاع الصناعي ومشاريع الشباب ومشاريع الخريجين وتنمية اختراعاتهم مثل منظومة مياه وهو مشروع ناجح ولم يتكأ المقترضون بالسداد وهذا يدل على نجاح المشاريع كوسائل تنموية للحد من البطالة. (المسح الاجتماعي والاقتصادي ، ٢٠١٤، ٢٠١٥)

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة
(عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق)

(IAFS)
Iss. 45 Vol. 13 year 2018

جدول إجمالي القروض والأقساط المستحقة لـ (١) ترليون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (المنوطة للمصارف)

ملاحظات	تاريخ منح السلفة	تاريخ المحافظة	اسم المحافظة	المجموع الكلي للمشاريع	العدد	خدمات (صحة وتربية وسكنية)	العدد	تجاري	العدد	صناعي	العدد	زراعي	مبلغ السلفة المدرجة	اسم المصرف
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار ٤٢ مشروع وتم سحبها بموجب قيده المرقم ١١٥١ في ٢٠١١/٥/٩													0	آخور لدوني
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار ٥١ مشروع وتم سحب التلة بموجب قيده المرقم ١١٥١ في ٢٠١١/٥/٩													0	آخور لدوني
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار وتم سحب المسلفة لثانية ل ٥ مشروع	19/1/2017		بغداد	000.000.83	3	000.000.37	3	000.000.46		0		0	000.000.83	آخور لدوني
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار بموجب القيد الاوول (٥٠) بموجب القيد ١١٥١ لثاني ٢٠١١/٤/٢٥	27/12/2015		بغداد	000.000.000.1	7	000.000.155	38	000.000.653	7	000.000.168		300000000	000.000.000.1	الهدى الاسلامي
تم منح مسلفة لثانية حسب القيد المرقم ١٢٢٩٤ في ٢٠١١/٤/٢٤ وتم تقديم كشورقات	24/4/2016		بغداد كركوك	000.000.000.1	12	000.000.20	4	000.000.50	39	000.000.722		000.000.28	000.000.000.1	الهدى الاسلامي
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار بموجب القيد الاوول (٥٠) بموجب القيد ١١٥١ في ٢٠١١/٤/٢٧ وتم الكشف على المصرف ورفق تقرير للمحافظ بذلك	5/1/2017		بغداد / كركوك	000.000.500	3	000.000.90	23	000.000.410		0		0	000.000.500	الهدى الاسلامي
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار بموجب القيد الاوول (٥٠) بموجب القيد ١١٥١ في ٢٠١١/٤/٢٧ وتم الكشف على المصرف ورفق تقرير للمحافظ بذلك	21/12/2015		بغداد / الحلة	000.000.000.1	7	000.000.147	12	000.000.367	11	000.000.315		000.000.171	000.000.000.1	الشرق الأوسط العراقي
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار بموجب القيد الاوول (٥٠) بموجب القيد ١١٥١ في ٢٠١١/٤/٢٧ وتم الكشف على المصرف ورفق تقرير للمحافظ بذلك	23/6/2016		بغداد كركوك / بابل	000.000.000.1	8	000.000.154	21	000.000.529	12	000.000.302		000.000.15	000.000.000.1	الشرق الأوسط العراقي
تم تقديم كشورقات ب ٢ مليار بموجب القيد الاوول (٥٠) بموجب القيد ١١٥١ في ٢٠١١/٤/٢٧ وتم الكشف على المصرف ورفق تقرير للمحافظ بذلك	9/1/2017		بغداد / الحلة / كربلاء	000.000.000.1	10	000.500.266	34	000.500.615	4	000.000.90		000.000.28	000.000.000.1	الشرق الأوسط العراقي

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة
(عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق)

(JAFS)
Iss. 45 Vol. 13 year 2018

تم تقديم كدفقات	5/7/2017																		الشرق الأوسط العربي
تم تقديم كدفقات (جميع المشاريع في كوردستان باستثناء مشروع واحد في بغداد	24/12/2016	بغداد/بغداد/اربعين/النجف	400.893.176	000.000.647	2	000.000.90	2	000.000.100	2	000.000.100	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	بغداد للاستثمار
تم تقديم كدفقات بطون ل٦ مشاريع وتم سحب القسط المستحق في ٢٠١٦/٩/٢٩ في ٢٠١٦/٩/٢٩ في الرصيدة في حينه وتم اعداد كتاب ٨٨٠/٩ في ٧/٢٩ تمسحب مبلغ المسئلة لم يتم التسحب لعدم كفاية الرصيد وتم اعداد مسكوكه تاكيد بسحب مبلغ المسئلة في ٢٠١٦/٩/٢٩ وتم سحب مبلغ المسئلة من الاحتياطي الاضامى	1/12/2016	اربعين/كركوك/النجف	000.000.044.1	000.000.744	4	000.000.155	1	000.000.50	1	000.000.50	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	000.000.000.1	بغداد للاستثمار	
تم تقديم كدفقات بطون ل٦ مشاريع وتم سحب القسط المستحق في ٢٠١٦/٩/٢٩ في ٢٠١٦/٩/٢٩ في الرصيدة في حينه وتم اعداد كتاب ٨٨٠/٩ في ٧/٢٩ تمسحب مبلغ المسئلة لم يتم التسحب لعدم كفاية الرصيد وتم اعداد مسكوكه تاكيد بسحب مبلغ المسئلة في ٢٠١٦/٩/٢٩ وتم سحب مبلغ المسئلة من الاحتياطي الاضامى	29/12/2015		0	0														دار السلع للاستثمار	

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة
(عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق)

(IAFS)
Iss. 45 Vol. 13 year 2018

الأهلي التجاري	1.000.000.000	0		90.000.000	4	520.000.000	27	390.000.000	13	1.000.000.000	بغداد /بغداد /صرايكر بغداد	20/12/2015	تم تقديم كشوريات
الأهلي التجاري	1.000.000.000	0		224.000.000	11	655.000.000	30	195.000.000	7	1.074.000.000	بغداد	11/8/2016	تم تقديم كشوريات
الأهلي التجاري	1.000.000.000	0		62.500.000	4	738.000.000	41	198.000.000	9	998.500.000	بغداد /بغداد /بصرة/بكر بغداد	5/1/2017	تم تقديم كشوريات
الأهلي التجاري	1.000.000.000											25/7/2017	تم تقديم كشوريات
المستعد للائتمان	1.000.000.000	0		150.000.000	5	392.000.000	19	458.000.000	22	1.000.000.000	بغداد /كربلاء /بغداد/بغداد بغداد	20/12/2015	تم تقديم كشوريات
المستعد للائتمان	1.000.000.000	0		60.000.000	2	464.000.000	18	476.000.000	26	1.000.000.000	بغداد /بغداد/بغداد بغداد	26/6/2016	تم تقديم كشوريات
المستعد للائتمان	1.000.000.000											26/3/2017	تم تقديم كشوريات
الاقليم التجاري	500.000.000	1.000.000.000	2	40.000.000	1	134.000.000	4	245.000.000	6	519.000.000	اربيل/ سلیمانیه/بمو ك/بغداد	7/1/2016	تم تقديم كشوريات
الاقليم التجاري	1.000.000.000	1.000.000.000	2	55.000.000	2	959.000.000	30	375.000.000	9	1.489.000.000	اربيل/ سلیمانیه/بمو ك/بغداد	7/4/2016	تم تقديم كشوريات
الاقليم التجاري	1.000.000.000	1.000.000.000	0	0		387.000.000	13	650.000.000	15	1.037.000.000	اربيل/بمو/بغداد	8/1/2017	تم تقديم كشوريات
درجة والفترات	0												تم سحب مبلغ المسئلة على طلب المصرف بموجب القيود ٥٠/١٠٠ والموافق في ٢٠١٦/١١/١١ اب لان طلبات القروض المقدمة لا تتسجم مع اهداف المبادرة
البنك الاسلامي	0												تم سحب مبلغ المسئلة بناء على طلب المصرف بموجب القيود ٥٠/١٠٠ والموافق في ٢٠١٦/١١/١١ اب لان طلبات القروض المقدمة لا تتسجم مع اهداف المبادرة
البنك الاسلامي	1.000.000.000	0	0	112.000.000	5	778.000.000	53	110.000.000	5	1.000.000.000	بغداد	16/8/2016	تم تقديم كشوريات
ايلاف الاسلامي	0											29/2/2016	تم سحب المبلغ من حساب المصرف بموجب القيد المسلسل رقم ١١٥١ في ٢٠١٦/١١/١٧
الائحد التجاري	1.000.000.000	23.3.000.000	6	95.000.000	4	389.000.000	18	274.000.000	9	991.000.000	بغداد/بغداد/بغداد/بغداد بغداد	17/12/2015	تم تقديم كشوريات
الائحد التجاري	1.000.000.000	96.000.000	4	109.000.000	4	460.000.000	23	335.000.000	11	1.000.000.000	بغداد/بغداد/بغداد/بغداد بغداد/بغداد/بغداد/بغداد	18/8/2016	تم تقديم كشوريات
الائحد التجاري	1.000.000.000											26/3/2017	تم تقديم كشوريات
التنمية الدولي	1.000.000.000	0	0	180.000.000	3	675.000.000	18	145.000.000	2	1.000.000.000	بغداد	28/1/2016	تم تقديم كشوريات
التنمية الدولي	1.000.000.000	0	0	85.000.000	3	675.000.000	28	290.000.000	10	1.032.000.000		26/9/2016	تم تقديم كشوريات

الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة

(عينة من المصارف التجارية الاهلية في العراق)

(JAFS)
Iss. 45 Vol. 13 year 2018

التمويل التنموي	1.000.000.000																		
التمويل التنموي	1.000.000.000																		
الدولي																			
كويتستان	1.000.000.000	0	20.000.000	1	288.000.000	12	692.000.000	2	1.000.000.000										
الدولي																			
كويتستان	1.000.000.000								0										
الدولي																			
التركة	500.000.000	7.500.000	0	1	280.000.000	7	212.500.000	9	500.000.000										
للاستثمار																			
التركة	1.000.000.000	0	0		651.000.000	30	3.49.000.000	30	1.000.000.000										
للاستثمار																			
التركة	1.000.000.000								0										
للاستثمار																			
التمويل التجاري	500.000.000	0	0		500.000.000	9	0		500.000.000										
العراقي الاسلامي	500.000.000	32.5.000.000	0	9	1.75.000.000	4	0		500.000.000										
العراقي الاسلامي																			
بيروت والبنك العربية	1.000.000.000								150.000.000										
بيروت والبنك العربية	150.000.000	50.000.000	0	1	50.000.000	1	50.000.000	1	150.000.000										
بيروت العربية																			
بيروت العربية	1.000.000.000	0	0		1.000.000.000	46	0		1.000.000.000										
بيروت العربية																			
بيروت العربية	1.000.000.000																		
بيروت العربية																			
بيروت العربية	1.000.000.000																		
بيروت العربية																			
بيروت العربية	1.000.000.000																		
بيروت العربية																			
المجموع	36.733.000.000	1.333.500.000	3.124.500.000		1.4213.500.000		6.765.893.400		25.473.393.400										

المصدر: - كشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق المشاريع والمتوسطة) لسنة 2015-2016-2017

الاستنتاجات

- ١- تتميز منشآت الاعمال الصغيرة بأنها أكثر ابداعاً من المنشآت الكبيرة المملوكة من قبل الدولة بسبب ان الافراد لديهم دافع أكبر في ايجاد الافكار الجديدة التي تؤدي الى تحقيق ربحية عالية.
- ٢- عدم ايجاد حلول جذرية لمشكلة البطالة اجتماعيا واقتصادياً في العراق.
- ٣- يتسم الهيكل السكاني بتزايد النمو السكاني بصورة أكبر من النمو الاقتصادي مما يخلق ضغط اعلى الموارد والصحة والتعليم ويزيد من مشكلة البطالة نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي بالدرجة الاساس.
- ٤- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال وبالتالي يؤدي الى زيادة مستوى البطالة.
- ٥- ضعف في استثمار مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي للحد من البطالة من قبل المصارف التجارية الاهلية عدا مصرف الشرق الاوسط للاستثمار.
- ٦- ضعف توظيف الاموال في القطاع الزراعي والصناعي من قبل المصارف التجارية الاهلية.
- ٧- للتمويل الصغير اهمية اقتصادية تتمثل في دوره في توفير فرص العمل لأعداد متزايدة من العاطلين وذلك من خلال اقامة مشاريع صغيرة تؤدي الى تنويع مصادر الدخل للمواطنين وتنمية المواهب ودعم وتنمية الصادرات بالإضافة الى رفع المستوى المعاشي للفئات الاشد فقرا.

التوصيات: -

- ١- تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الانتاجية بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص عن طريق الاساليب الحديثة بما يسهم في بناء برنامج راسخ ومتطور لمواجهة الصناعات التنافسية داخل وخارج القطر.
- ٢- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة واعطاء الأولوية للمشروعات الإنتاجية الأكثر استخداما لعنصر العمل مع توفير البيئة الملائمة من خلال تقليل القيود والقرارات ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور البنك في دعم المؤسسات
- ٣- اعادة النظر في الية منح القروض والإجراءات المسبقة في الحصول على قروض ميسرة للمشروع والحد منها ورفع السقف الزمني في المشروع لتحفيز العاملين على الاستمرار في المشروع وتطويره.
- ٤- تفعيل دور القطاع الخاص وتوفير البنية الاستثمارية الملائمة بما يسهم في تشجيع ودعم قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل المصارف التجارية للقطاع الخاص ومنح التسهيلات المصرفية.
- ٥- قيام الدولة بفتح معاهد تدريبية صناعية متخصصة في انحاء البلد لشباب العاطلين لغرض تعلم مهن مختلفة مع التركيز على المحافظات التي تعاني من معدل عال من البطالة.
- ٦- دعم اصحاب الاعمال الجدد في عملية الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصناعية المختلفة بصورة مباشرة او عن طريق تقديم الائتمانات.
- ٧- يتأكد الاشخاص الذين يفكرون بالبداية بالمشاريع الصغيرة من توفر الخبرة الكافية في مجال العمل الذي يرغبون بالبداية فيه وتعد الخبرة في العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.
- ٨- تهيئة بيئة قانونية واستثمارية صحيحة من خلال شفافية القرارات الاستثمارية التي تتلاءم مع عملية التنمية الصناعية.
- ٩- تطوير مناهج قطاع التعليم لكي تلائم مخرجاته مع حاجة القطاع الصناعي باعتباره القطاع الذي يتحمل عبئ عملية التطور والنمو الاقتصادي.

- ١٠- ابداء الاهتمام من قبل المصارف عينة البحث بتمويل مشاريع القطاعات وخصوصا الزراعي والصناعي والذي يؤدي بالمحصلة الى التأثير في حجم البطالة.
- ١١- توفير الحاضنات الحكومية (الدعم والرعاية اللازمة للمشروع) للصناعات الصغيرة وتقديم القروض الميسرة لها
- ١٢- الاستفادة من تجارب الدول والميزات الدولية في دعم تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة والاسهام في حل المعوقات التي تعترضها بحيث تصبح هذه المشروعات قادرة على الاستمرار والمنافسة وعنصرا أساسيا في الحد من البطالة.

المصادر: -

- ١- منظمة العمل الدولية www.ejepten.org
- ٢- رسول عيسى، واقع التمويل الصغير ودوره في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية، ٢٠١٧ ص ٢٠
- ٣- احمد دهشان، المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية. مدونة الدكتور احمد دهشان ٢٠١٧. WWW.AHMEDDAHSHAN.COM
- ٤- نشرة الرافدين المصرفية، عدوية عبيد عبد العباس، العدد السادس عشر لسنة ٢٠١٧، ص ٣
- ٥- محمد حسن عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين ٢٠٠٢، ص ٢
- ٦- سامح عبد الوهاب، البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى، كلية الآداب _ جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١
- ٧- محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين، ٢٠١١، ص ٤
- ٨- مراد فالج، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودوره في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ٢٠٠٨، ص ٦٦
- ٩- محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين، ٢٠٠٢، ص ٤
- ١٠- محمد دمان ذبيح، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٤١
- ١١- نشرة الرافدين المصرفية، بان جعفر صادق، العدد العاشر لسنة ٢٠١٥، ص ٣
- ١٢- تعليمات البنك المركزي العراقي رقم ٩/٣/١٩٤ في ٢٠١٥ /تعليمات (صندوق تمويل المشاريع صغيرة والمتوسطة)
- ١٣- نشرة الرافدين المصرفية، محمد كريم حسين، العدد الرابع عشر لسنة ٢٠١٦، ص ٢
- ١٤- نشرة الرافدين المصرفية، هالة صاحب ابراهيم، العدد السادس عشر لسنة ٢٠١٧، ص ٢
- ١٥- المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة ٢٠١٤ وسنة ٢٠١٥
- ١٦- كشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لسنة ٢٠١٥